الوجه الاول والثاني لا يقطع اصلها لانه لا يفوت الانتفاع بثمارها واوراقها الا اذا فسد اغصانها وفي الوجه الثالث يقطع اصلها ويتصدق لانه لا ينتفع بالشجرة هاهنا الا بالقطع رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فليست له ان يبيع بعضها فيقطع اليابس ويترك الباقي لان اليابس لا ينتفع به الا بالقطع وغير اليابس لا رجل وقف ارضا ثم ان القيم خان عليها من وراء نهر سلطان تغلب عليها بيعها وتصدق بثمنها فيما اذا خاف شيئا من ذلك له ان يبيع ويتصدق بالثمن هكذا ذكر هنا والفتوى عليها على انه لا يبيع لان الواقف اذا صح شرطه لا يحتمل البيع لجعل ربط دابة او سيفا برباط وقفا على الرباط فخرب الرباط واستغنى الناس عما يربط في رباط اقرب الرباط اليها وقد مر من جنس هذه المسئلة من قبل قوم غزاة يريدون الخروج الى الغزو ومعهم قوم اخرون من اهل الفساد يخرجون معهم ميز امير فهذا على وجهين اما ان امكن المصلحين ان يخرجوا دون المفسدين من غير صحبتهم او لا يمكن ففي الوجه الاول لا يخرجون معهم لان امكنهم اقامة الحق من غير مجاورة الباطل وفي الوجه الثاني يخرجون معهم وعلى المفسدين الاثم وللصالحين الاجر لان الحق لا يترك لمجاورة الباطل كما لا يترك صلاة الجنازة من قبل النائحة مسجد له عليه وكان الواقف ذكر في كتاب الوقف ان القيم ليشتري حنازة فان اشترى لا يجوز للقيم ان يشتري جنازة فان اشترى ضمن لان الجنازة ليست من مصالح المسجد رجل حفر قبرا في مقبرة ووقف

واراد الاخران يدفن فيها ميته فهذا على وجهين اما ان كان في المكان سعة او لم يكن فان كان لا يدفن لانه يوحش صاحبه الذي حفر وان لم يكن فله ان يدفن وتأويل هذا من بسط المصلي في المسجد او نزل في الرباط فالاخر فان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول وان لم يكن فلهما ان يزاحم فلو دفن في الوجه الاول لا يكره وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه لان الذي حفر للغير لا يدري بأي ارض يموت رجل وقف ارضا على حفرته من كان منهم فقبر اولاده حفرة عنده قبر من هذا على ثلثة اوجه اما ان امسك الفرس للجهاد او للركوب كما ان به زمانة او نشر فابه ففي الوجه الاول والثاني يبطل له لانه فقير وفي الوجه الثالث اذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر فلا يبطل لانه غني رجل وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا واولاد فيتم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث لانه اوجب الحق لهم على السواء واولاد البنات هل يدخلون ذكر هنا انهم يدخلون وهو رواية الخصاف اما في ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام رجل وقف ضيعة على الفقراء في صحته ثم مات وجاء انسان وادعى ان الضيعة له واقر الورثة بذلك لم يبطل الوقف لان اقرارهم لم يصح في حق بطلان الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركته للميت وقول محمد لانه يرى الضيعة مضمونة بالغصب هكذا ذكر هنا وذكر من قبل وجوب الضمان من غير خلاف وهو الصواب لان الضيعة هل يكون مضمونا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)